

المشهد السياسي

«معركة المرسوم» تحتدم: هل تعطك

تفاعك قضية منح سنة اقدمية لدورة ضباط 1994 سلباً بين الرئيسين ميشال عون ونبيه بري. وزاد من حدتها أمس رفض وزير المال توقيع ترقية الضباط المستفيدين من الاقدمية المشكوك عنها

وفي ظل السؤال عن أين يقف «حزب الله» في الاشتباك السياسي الدائر بين حليفه، وهل يستطيع البقاء على الحياد من دون أن يزجج أحداً منهما، أكدت أن «موقف حزب الله مؤيد لموقفنا وإن لم نر حتى الآن أي ترجمة له، ونحن لم نطلب أي شيء منه، والعلاقة معه ليست قائمة على طلبات متبادلة، فهو يدرك ما الذي يجب أن يفعله».

وكان خليل قد لفت أمس إلى أن «لا نقاش بأن توقيع وزير المال أساسي على هذا النوع من المراسيم بغض النظر عما هو وزير المال»، وأعلن أن «الضعيف يذهب إلى القضاء، يعني أن من لديه حجة دستورية

مصادر التيار: لا يمكن التراجع عن المرسوم... وقرار خليل ضرب للجيش

تقديرًا لأعمال باهرة قام بها خلال عمليات حربية أو عمليات حفظ الأمن أو اشتباك مسلح في الداخل».

وزير المال ليس كيدية سياسية بل خطوة دستورية». ولم تنكر المصادر أن «الخطوة تأتي في سياق الردود التي وضعناها وهي أول الغيث، وكل خطواتنا ستكون بالقانون». وأكدت المصادر أن «أي ترقية أخرى أو أي مراسيم تحتاج لتوقيع الوزير خليل سيقوم بتوقيعها إن لم تتضمن أي مخالفات». وأشارت في هذا السياق إلى «تحضير مطالعة قانونية ضد المرسوم، تستند في بعض نقاطها إلى قانون الدفاع، تحديداً المادة 47 منه»، التي تؤكد أنه «يمكن منح الضباط اقدمية للترقية تتراوح بين ثلاثة أشهر وستين

والنائب وليد جنبلاط الذي يرى في المرسوم انقلاباً على اتفاق الطائف، و«انتقاماً من كل الذين شاركوا في صنع الاتفاق وتطبيقه».

في المقابل، تستبعد مراجع سياسية أن تصل المشكلة إلى حد تعطيل مجلس الوزراء، من دون أن تخفف من خطورة الأزمة. وتقول هذه المراجع على سعة الحل، وأولهم المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، المستمرين في مبادراتهم، والذين يبحثون عن خيارات جديدة لإحداث اختراق في جدار الأزمة الذي يزداد سماكة.

وفي ما بدا إعلاناً لفشل الوساطات، وإثر تصريح رئيس الجمهورية العماد ميشال عون من بكركي الاثنين الفائت بأن المرسوم قد صدر وبإمكان المعارضين اللجوء إلى القضاء، وبعد أقل من 24 ساعة على كلام رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي حسم رسمياً موقفه المعارض على مرسوم اقدمية لضباط دورة عام 1994 الذي صدر موقفاً من رئيسي الجمهورية والحكومة من دون أن يحمل توقيع وزير المال علي حسن خليل، ترجم الأخير موقف بري عملياً. فقد رفض خليل أمس توقيع مراسيم ترقية الجيش من رتبة عقيد إلى رتبة عميد ومن رتبة مقدم إلى رتبة عقيد «لاكتشاف مخالفات بتضمينها أسماء ضباط وردت أسماؤهم في مرسوم اقدمية لدورة 1994»، وطلب توضيحات من وزارة الدفاع.

حمل هذا الموقف إشارة بالغة الأهمية، لجهة أن ما قاله الرئيس بري كان بمثابة إعلان فشل للوساطات القائمة. وتشير معلومات «الأخبار» إلى أن «بري أكد أمس، في لقاء الأربعة، وجود الكثير من الأوراق بين يديه، لكنه لا يريد إعلانها، بل يصر على إحاطتها بالسرية لتأمين تنفيذها». فيما لفتت مصادر عين التينة إلى «أننا متمسكون بموقفنا حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً»، معتبرة أن «ما فعله

تتصاعد «حرب المرسوم» بين بعيدا وعين التينة، ولم تعد مجرد أزمة عادية. أخطر ما فيها أن عدداً من القوى السياسية باتت تخشى انعكاسها على مجلس الوزراء، وإمكان وصولها إلى تعطيله. وتلفت المصادر إلى أن الرئيس نبيه بري يرى في مرسوم «الأقدمية» إخلالاً في التوازن الذي تحكّم به البلاد، وأنه لن يتراجع عن موقفه، حتى لو وصل الأمر إلى اعتكاف وزراء حركة أمل عن المشاركة في جلسات مجلس الوزراء. وتشير المصادر إلى أن اعتكافاً كهذا سيعطل مجلس الوزراء. فبري مدعوم في موقفه الراض للمرسوم من قبل حزب الله

الحسيني: المرسوم لا يطبق، قبل نشره

رأى رئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني، أن المشكلة بين عون وبري «تأتي على حساب هيبتهما والحل لا يكون إلا بالعودة إلى الدستور والمادة 54» (تنص المادة 54 على وجوب أن يشترك مع رئيس الجمهورية في التوقيع على المراسيم «رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة. أما مرسوم إصدار القوانين فيشترك معه في التوقيع عليه رئيس الحكومة». ولفت الحسيني في حديث إلى قناة «أل بي سي أي» إلى أن «كل تغيير في الرتبة يتضمن تغييراً في الراتب»، ما يعني أن الأقدمية ترتب أعباءً مالية. واستغرب الحسيني الفكرة التي يجري تداولها بشأن تطبيق المرسوم قبل نشره في الجريدة الرسمية. معتبراً أن استناد قيادة الجيش إلى مرسوم لم يُنشر في الجريدة الرسمية مخالف للقانون. وذكر بقانون صادر عام 1997 ينظم أصول نشر المراسيم والقوانين في الجريدة الرسمية.

تقرير

الجماعة الإسلامية تطلق ترشيحاتها: سنفوز بأربعة مقاعد

برغم وجودها جغرافياً ضمن قضاء الكورة، إلا أنها تتبع مدينة طرابلس إدارياً وانتخابياً. وبهذا الترشيح تكون الجماعة قد كسرت قاعدة عدم تبني أي تيار وطرف أو حزب سياسي مرشحاً من مناطق الأطراف، إذ دائماً كان مرشحو دائرة طرابلس من المدينة تحديداً، ونادراً ما كان يجري تبني أحد مرشحي مدينة الميناء. أما القلمون والبدوي، فكان هناك استعداد تام لاختيار أي مرشح منهما للانتخابات. هذا الاختيار يبزره نافع بقوله إن «مرشح الأطراف له حظ في النجاح أكثر من مرشح المدينة، وذلك بعد دراسات موضوعية أجريناها. ففي القلمون سيحظى علوان

أن نافع توقع أن «تفوز الجماعة بأربعة مقاعد بالحد الأدنى»، لكنه تحاشى تسمية أين هي الدوائر التي يرجح فوز مرشحي الجماعة فيها.

بهذا الترشيح تكون الجماعة الإسلامية أول جهة سياسية في طرابلس والشمال تعلن رسمياً أسماء مرشحيها للاستحقاق النيابي المرتقب، وهو أمر رده نافع إلى أن «قواعد الجماعة قد اختارت بعد انتخابات داخلية أجرتها، أسماء مرشحيها، فارتأينا أن نعلنها بعد إنجازها».

من بين الأسماء المطروحة يبدو ترشيح علوان لافتاً، لأنه أول مرشح من بلدة القلمون الساحلية، التي

يرأس حالياً المكتب السياسي للجماعة، ورجل الأعمال محمد شديد عن دائرة عكار، كاشفاً أن قيادة الجماعة «ستسمي مرشحاً عنها للانتخابات في كل واحدة من الدوائر العشر في لبنان التي يوجد فيها مقاعد سنّية».

ترشيح الجماعة الإسلامية عشرة مرشحين لها دفعة واحدة للانتخابات النيابية المقبلة في 6 أيار 2018، يُعدّ تطوراً نوعياً في عمل الجماعة، و«طفرة» في ترشيحاتها تحدث لأول مرة، مستغلة القانون الانتخابي الجديد القائم على مبدأ النسبية والصوت التفضيلي. وهذا القانون تراه الجماعة مناسباً لها، برغم ملاحظاتها عليه، إلى حدّ

أربعة، وليسوا اثنين فقط، إلا أننا استغللنا وجود مرشحي طرابلس والمنية في المهرجان، واعتبرنا الوقت مناسباً لذلك، فأعلننا ترشيحهما للانتخابات».

ووفق نافع، فإن مرشح الجماعة في طرابلس هو وسيم علوان الذي يعمل طبيباً جراحاً في مستشفى الشفاء في منطقة أبي سمراء بالمدينة، وهو مستشفى تشرف عليه الجماعة الإسلامية. أما مرشح الجماعة في المنية، فهو يوسف جاجية، وهو شيخ ومدرس للغة العربية لطلاب المرحلة الثانوية. وأضاف نافع أن الاسمين الباقيين في الشمال، هما النائب السابق أسعد هرموش عن الضنية، الذي

عبد الكافي الصمد استبق المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في الشمال إيهاب نافع القرار المركزي الذي ينتظر أن تعلنه قيادة الجماعة الأسبوع المقبل بتسمية مرشحيها للانتخابات النيابية في مختلف الدوائر، بإعلانه يوم الأحد الفائت مرشحي «إخوان لبنان» في طرابلس والمنية، خلال مهرجان مشترك نظمته الجماعة وحركة حماس بطرابلس دعماً للقدس وتنديداً بقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب إعلانها عاصمة لإسرائيل.

لكن نافع أوضح لـ«الأخبار» أن «مرشحي الجماعة في الشمال هم